

تحت شعار «الكل رابح في رمضان»

«يوسف أحمد الغانم وأولاده للسيارات» تطرح عروضها المميزة لشفروليه وكاديلاك

أعلنت شركة يوسف أحمد الغانم وأولاده للسيارات عن احتفالها بحلول شهر رمضان المبارك بمجموعة من العروض المميزة لجميع عشاق شفروليه وكاديلاك، مبيئة أنه طيلة الشهر الفضيل سيكون الفوز من نصيب كل عميل، وتشمل الهدايا القيمة جوائز نقدية تصل إلى 1000 دينار، تلفزيونات LCD، وأجهزة سوني بلاي ستيشن 3. ويطرحها لعدد محدود من سيارات شفروليه كامارو سينرجي، إضافة إلى الإطلاق المرتقب لسيارة كاديلاك CTS وكاديلاك CTS-V كوبيه. وأكدت الشركة في بيان صحافي أنها ترتقي إلى آفاق غير مسبقة بعروضها المميزة للعملاء وطرحها لأحدث المركبات الخارقة التي تنضم إلى عائلتي شفروليه وكاديلاك. وتشهد معارض يوسف أحمد الغانم وأولاده للسيارات في شهر رمضان عرض سيارة شفروليه

كامارو سينرجي، الطراز الخاص، التي تبهر الأنظار بلونها الأخضر المتميز Synergy Green»، ومحركها الخارق V6 سعة 3,6 لترات المزود بتقنية الضج المباشر. وقد زودت المركبة بعلبة تروس أوتوماتيكية من ست نسب لتوليد قوة تبلغ 304 حصنة وعزم دوران يصل إلى 273 باوند - قدم، لتصبح القوة الخارقة مرادفة لكامارو سينرجي. بإطلاقها الجريئة الخالصة التي تتخللها خيوط رياضية باللون الرمادي الفضائي cyber grey، تتخطى روعة هذه المركبة كافة المقاييس، ولا يضاهي سحر الهيكل الخارجي الرائع سوى التصميم الداخلي الخلاب، حيث يضيء الأخضر المتميز لمسته الرائعة على الأبواب ولوحة العدادات. وتكرر لمسات الأخضر المتميز في فرش المقاعد ومقود القيادة ومقبض ناقل الحركة والكنسولة المركزية.



بوستر الحملة الجديدة

أعلنت الشركة التجارية العقارية عن تحقيقها أرباحا صافية بلغت 4,2 ملايين دينار، وذلك خلال النصف الأول من العام الحالي، بريحية للمساهمين بلغت 2,38 فلس. وأكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة عبد الفتاح محمد رفيع معرفي استمرار النمو في حقوق المساهمين حيث بلغ 242,541,905 دينار في 30 يونيو 2010 بزيادة مقدارها 6,6% عن نفس الفترة من العام الماضي. وأوضح في تصريح صحافي أن القيمة السوقية للمساهمين لا تعكس القيمة الحقيقية، حيث بلغت القيمة الدفترية للمساهمين من واقع البيانات المالية كما في 30 يونيو 2010 حوالي 137,3 فلسا، فضلا عن وجود احتياطات لا يظهر أثرها في البيانات المالية نتيجة للسياسات المحاسبية المتحفظة التي تنتهجها الشركة مما يجعل القيمة الحقيقية للمساهمين أعلى من القيمة الدفترية. وأشار إلى أن الشركة قامت بسداد الرصيد المتبقى (50٪) من صكوك الإجارة الإسلامية البالغ قيمتها 100 مليون دولار، وذلك من خلال توقيع عقد تسهيلات ائتمانية بمبلغ 15 مليون دينار مع البنك الأهلي المتحد والتي ستكون جزءا من تسهيلات طويلة الأجل جار حاليا إتمام الإجراءات النهائية الخاصة بها مع البنك. وأكد أن الشركة التجارية العقارية تواصل مسيرتها للمساهمة في التطوير



عبد الفتاح معرفي

العمراني بالكويت عن طريق مشاريعها العقارية التي تحمل بصمتها المميزة، لافتا إلى أن مشروع «سيمفوني» يعد أحد تلك الإسهامات، حيث يتميز المشروع بإطلاقه على شارع الخليج العربي على مساحة أرض 11,749 مترا مربعا وبمساحة بناء تتعدى 95000 متر مربع، حيث تم إنشاؤه طبقا لأحدث أنظمة المباني الذكية ويضم ثلاثة أجزاء متكاملة. وبين أن الجزء الأول من المشروع عبارة عن سوق تجاري صمم ليضم أفضل الماركات العالمية (ملايس - مجهرات - إكسسوارات - عطور وغيرها) ويضم ثلاثة أدوار مخصصة إلى وحدات تجارية متعددة مختلفة المساحات لتناسب الأنشطة المختلفة، وتم توقيع عقود استثمار مع العديد من وكلاء الماركات العالمية وما زال هناك العديد من العملاء الذين تم اختبارهم بعناية فائقة يقومون بإجراءات التعاقد. أما الجزء الثاني فعبارة عن برج مكتبات إدارية تم تنفيذها لتلبي احتياجات الشركات الكبرى ورجال الأعمال، أما الجزء الثالث فهو فندق ميسوني الأول من نوعه بالشرق الأوسط. والذي يعد إضافة عصرية للخدمات الفندقية بالكويت، حيث يتميز بإطلالته الفريدة على الخليج العربي بالإضافة إلى الخدمات الفندقية الأخرى من صالة متعددة الأغراض، قاعات مؤتمرات واجتماعات وكذلك مطاعم ومقاهٍ.

«كامكو»: 57 شركة مدرجة ربحت 1,43 مليار دولار للنصف الأول



أعدت إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول «كامكو» تحليلًا تفصيليًا عن إعلانات النتائج المالية للشركات المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية ومقارنتها بنتائج النصف الأول من عام 2009، أوضحت فيه أن حوالي 56٪ من الشركات المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية قامت بإعلان نتائجها المالية عن النصف الأول من 2010، حيث سجلت ارتفاعا في أرباحها نسبتته 16٪ لتصل إلى 20,1 مليار دولار وذلك مقارنة مع 17,3 مليار دولار خلال النصف الأول من 2009.

وبين التقرير أن السبب وراء الارتفاع الملحوظ بشكل أساسي يعود إلى النتائج المالية التي حققتها الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية وعلى وجه الخصوص قطاع الشركات البتروكيماوية، حيث سجلت أرباحا إجمالية بلغت 3,89 مليارات دولار خلال النصف الأول بالمقارنة مع أرباح بلغت 584,7 مليون دولار سجلتها خلال الفترة نفسها من العام السابق.

وتعتبر هذه النتائج المالية إيجابية إلى حد ما وغير متوقعة في ظل الظروف الراهنة التي مازالت تضغط على ربحية البنوك والشركات العقارية نتيجة احتساب مخصصات القروض المتعثرة والانخفاض في قيمة الاستثمارات.

كما كان للنتائج المالية الأثر الإيجابي على أداء بعض مؤشرات الأسواق الخليجية خلال شهر يوليو الماضي حيث استطاع السوق المالي السعودي (تداول) أن يعزز من أدائه منذ بداية 2010 وبنسبة ارتفاع بلغت 2,9٪.

أما سوق الكويت للأوراق المالية - وهو ثاني أكبر سوق من حيث القيمة فقد كان أفضل الأسواق الخليجية أداء خلال شهر يوليو ومنذ بداية العام حيث استطاع مؤشر كامكو الوزني للعائد الكلي أن يرتفع بنسبة 6,2٪ منذ بداية 2010.

وفي الإمارات شهدت الأسواق المالية هبوطا حادا في مؤشراتها حيث انخفض كل من مؤشر سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 15,8٪ و 7,8٪ على التوالي، ويعود السبب في ذلك إلى أزمة الديون التي تعاني منها شركة دبي العالمية والتأخر في الموافقة على خطة إعادة هيكلة تلك الديون التي أثرت سلبا على ربحية البنوك من خلال احتساب البنوك لمخصصات إضافية، كما كان للنتائج المتواضعة للشركات المدرجة الأثر السلبي على أداء المؤشرات أيضا.

وأوضح التقرير أنه على الرغم من أن 27٪ فقط من إجمالي الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية قامت بإعلان نتائجها المالية حتى الآن، إلا أن الصورة باتت واضحة حول تخطي قطاع البنوك لأثر الأزمة المالية والبدء بتسجيل أرباح جيدة خلقت نوعا من الأجواء الإيجابية في سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر يوليو.

فقد أعلنت 57 شركة مدرجة من أصل 201 شركة تنتهي سنتها المالية في 31 ديسمبر نتائجها المالية نصف السنوية حيث بلغ إجمالي أرباح تلك الشركات حوالي 1,43 مليار دولار خلال النصف الأول وبنسبة ارتفاع بلغت 18٪ مقارنة مع أرباح نفس الفترة من 2009 التي بلغت 1,21 مليار دولار.

وقد جاءت هذه النتائج الإيجابية مدعومة بالنتائج المالية لقطاع البنوك حيث حقق قطاع البنوك ارتفاعا في أرباحه بنسبة 26,2٪ لتصل إلى 925 مليون دولار مقارنة مع 733 مليون دولار خلال النصف الأول من 2009 مدعوما بالأرباح التي حققها بنك الكويت الوطني حيث استطاع أن يسجل 505 ملايين دولار بنسبة ارتفاع 15,2٪ مقارنة بأرباح نفس الفترة من العام الماضي والتي بلغت 438 مليون دولار، كما استطاع كل من بنك بوبيان وبنك الخليج أن يسجلا أرباحا بلغت 10,5 ملايين دولار و 6,89 ملايين دولار وذلك عوضا عن الخسائر التي تكبدتها خلال النصف الأول من 2009 والتي بلغت 40,8 مليون دولار و 26,1 مليون دولار على التوالي.

ومع انتظار إعلان النتائج المالية للشركات المتبقية والتي تمثل حوالي 73٪ من عدد الشركات المدرجة للاحظ وجود نوع من التناؤل والاستقرار نوعا ما في سوق الكويت للأوراق المالية مدعومة بالتحسن في قيمة التداول على الأسهم التشغيلية.

أما بالنسبة لنتائج النصف الأول للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي فقد ارتفعت بشكل ملحوظ وبنسبة 40٪ لتصل إلى 10 مليارات دولار مقارنة مع 7,17 مليارات دولار خلال النصف الأول من 2009، وقد جاءت هذه النتائج الإيجابية أثر النتائج الممتازة التي حققتها معظم الشركات المدرجة ضمن قطاع الصناعات البتروكيماوية.

أما قطاع البنوك السعودية وهو أكبر قطاع من حيث القيمة السوقية فقد جاءت نتائجه المالية على غرار نتائج الربع الأول دون التوقعات حيث تراجمت الأرباح المجمع لجميع البنوك المدرجة بنسبة 9,4٪ لتصل إلى 3,12 مليارات دولار خلال النصف الأول مقارنة مع أرباح بلغت 3,45 مليارات دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وقد شهدت معظم البنوك المدرجة تراجعاً في أرباحها الفصلية باستثناء كل من بنك الرياض، بنك البلاد، السعودي - الهولندي والسعودي - الفرنسي.

وهذا ما يدل على ارتفاع حجم المخصصات المحتسبة نتيجة القروض المشكوك في تحصيلها والانخفاض في قيمة الاستثمارات. ومن المتوقع أن تستمر السياسة المتحفظة للبنوك السعودية باحتساب مخصصات إضافية بالضغط على ربحية القطاع خلال النصف الثاني من عام 2010 وذلك بالتزامن مع التباطؤ في نمو التسهيلات الائتمانية والأداء الضعيف لسوق الأسهم.

من أجل إرضاء كافة عملائها الوطنية للاتصالات توقع عقد شراكة إستراتيجية مع مجموعة الهاتف الأوروبي



السيد سكوت جيجهنايمير المدير العام و الرئيس التنفيذي لشركة الوطنية للاتصالات مع الشيخ مشعل الصباح ، الرئيس التنفيذي لمجموعة الهاتف الأوروبي .

قامت شركة الوطنية للاتصالات بعقد شراكة إستراتيجية مع مجموعة الهاتف الأوروبي شملت توقيع إتفاقية في 28 يوليو 2010، في خطوة تنطوي على خطة إستراتيجية من شأنها أن تجعل خدمات الوطنية متاحة لأكثر شريحة من العملاء أينما كانوا في أرجاء دولة الكويت، ما يكرس مكانتها الريادية في صناعة الاتصالات.

منذ تأسيسها عام 1992، استطاعت مجموعة الهاتف الأوروبي أن تحتل التصنيف الأول كشركة ريادية في تقديم الهواتف المحمولة و تزويد الخدمات في دولة الكويت، و قد اكتسبت شعبية كبيرة بين أوساط الناس منذ ذلك الحين. و تأتي شراكتها الإستراتيجية مع الوطنية للاتصالات اليوم لتساعد على إنتشار خدمات الوطنية و توفيرها للعملاء في نحو 40 فرعاً "موزعاً" كأفضل تغطية إستراتيجية لنقاط البيع على مستوى دولة الكويت.

هذا وقد تم توقيع الإتفاقية بوجود ممثلين عن كلا الطرفين، حيث حضر من شركة الوطنية للاتصالات المدير العام والرئيس التنفيذي "سكوت جيجهنايمير" و مدير التسويق "يوها بترتي كورهنين"، و من المبيعات السيد "عامر حيات" والسيد "عامر حمدان"، وحضر من مجموعة الهاتف الأوروبي كلا من الرئيس التنفيذي لمجموعة الهاتف الأوروبي " الشيخ

مشعل الصباح " والمدير العام "أشوتوش بهاتلا"، و في إطار المناسبة عبر "جيجهنايمير" عن سعادته بالإتفاقية قائلاً "تمثل شراكتنا الاستراتيجية مع مجموعة الهاتف الأوروبي تطوراً هاماً" في إثراء خبرات عملائنا، وكذلك المساعدة في التوسع للوصول إلى مختلف العملاء في جميع أنحاء دولة الكويت".

إلى ذلك فقد أظهرت الوطنية لعملاءها إهتماماً "كبيراً"، انعكس من خلال كافة خدمات الشركة و المنتجات المبتكرة التي عززت تجربتها يومياً" في

توفير إتصال مستمر مع جميع أحبائهم بأفضل الأسعار.

فيذاً كونك جزءاً من أسرة الوطنية للاتصالات يعني أنك ستكون دائماً في محط الرعاية و الإهتمام بتلبية كل إحتياجاتك وتحقيق كافة تطلعاتك، قم اليوم بزيارة الهاتف الأوروبي في أقرب فرع إليك وتمتع بما تقدمه لك الوطنية للاتصالات بمجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات التي صممت من أجلك.

